

الوطن الكبير يضيق بأبنائه

هذا الوطن الكبير ، الذي تلهج الاناشيد بسعة امتداده ، عجباً كيف لا يتسع لكل خلجة خلاقه من قلوب ابنائه ، لكل ومضة مشرقة من ابداع اجياله ، لكل كلمة حق من اقلام احاراه ، لكل ورقة نقد مدخرة من ناتج حقوله وبساتينه وآباره .

هذا الوطن الكبير ، الذي تترامى اطرافه من المحيط إلى الخليج ، لماذا يا ترى لا يجد فيه كل جبين نضاح مسكباً لعرقه ، وكل ساعد مبدع منبتاً لثمره ، وكل ناطق أو كاتب أو حالم منبراً لفكره ؟

هذا الوطن الكبير ، الذي تطوي رحابه الجبال والهضاب والسهول والوديان ، عبر الفيافي والجداول والسواحل ، كيف لا يجد فيه ابناءؤه ، كل ابنائه ، ملاذاً أو حتى موطياً قدم يفيثون إليه ، يطلون منه ، يحتمون به ، في سعيهم وكدهم وعطائهم ؟

تجوب بلاد الغرب ، قاصيها ودانيها ، فتجد في كل زاوية من زواياها مهندساً من ابناء جلدتك ومحامياً وعالماً وصحافياً ، وتلتقي بينهم محاسباً وتاجراً ومصرفياً وفناناً ، يعملون في نيويورك ولندن وباريس وبروكسل وجنيف واثينا ، لارنكا ، في مبان تناطح السحاب ، تحت يافطات تبهر الانظار . وهم في

اعمالهم مجلّون ناجحون . والمؤلّم المفرح انهم كذلك . تدمع العين مرة - تدمع فرحاً - عندما تقع على ضيف عربي في بلاد الاغتراب يبيز اترابه من اصحاب البيت بالمعيتة ونبوغه وسخاء عطائه . وتدمع العين مرة ثانية - تدمع حزناً - عندما ترى في ذلك الفتى نبتة عربية لم تجد منتحى لها في الوطن الكبير تورق فيه وتزهو وتثمر .

إنك تجد حتماً بينهم اللبناني والفلسطيني ، ولكنك ايضاً تجد المصري والاردني والسوري والعراقي والتونسي والجزائري والمغربي والخليجي .

نقول انك حتماً لواجد بينهم اللبناني والفلسطيني . ذلك لان المحروم في ارضه ، (وهو اللبناني ويكاد يكون كل لبناني) كالمحروم من ارضه (وهو كل فلسطيني) مكره على شدّ رحاله سعياً وراء الامن والمسكن والرزق الحلال أتى وجد الموثل من غير تفريط بالكرامة وبأمل العودة . ضاقت ارض فلسطين بالفلسطيني لانها لا تتسع له ولعدوأمته في رجودها ومصيرها وكرامتها . وضاقت ارض لبنان باللبناني حين لم تعد تتسع له ولممارسات قلة في وطنه يراهنون على عدو أمته وقلة زاغت ابصارهم فلم تسلم من عبثهم قيم اخلاقية أو وطنية أو انسانية ولم يعد ثمة رادع لهم من ضمير أو نظام أو قانون فرحل عن لبنان من لم يعد يطيق ومن استطاع إلى الرحيل سبيلاً . وبقي فيه من آثر الضيق على الغربية ومن في رقة حاله ينؤ بأود الرحيل .

كثيرون من اهل فلسطين وأهل لبنان خرجوا إلى الجوار العربي فاستضافهم وأجزل قراهم ، حتى ان بلداً عربياً واحداً لم يعد يخلو من جماعات منهم استقرت فيه وراحت تعمل يداً بيد وابناء البلد تسهم في اثمائه ونعمائه .

إن أنسَ لا أنسَ يوم كنت في طريقي من مراكش إلى الرباط في المغرب ، فتوقفت في قرية نائية امام فندق متواضع ودخلته للراحة ، فإذا بصاحب الفندق يدنو مني ليعرّف بنفسه . فكان لبنانياً . سألته عما جاء به إلى تلك البقعة

المجهولة من العالم ، فقال أنه كان في طريقه من إحدى البلدان الأفريقية إلى عاصمة المغرب فاستلمح المكان ومكث فيه . وإن أنس لا أنس يوم كنت أشهد محادثات بين جهة حكومية عربية ومؤسسة استشارية اجنبية ، فإذا المتفاوضان على الجانبين من منشأ واحد ، كان فلسطيني يفاوض فلسطينياً .

أجل ، كثيرون من اهل لبنان وأهل فلسطين غادروا ديارهم وتوزعوا على امتداد الوطن العربي الكبير شرقاً وغرباً . ولكن كثيرين منهم خرجوا إلى العالم الأرحب وخطوا الرحال في بلاد الغرب . وقد ذهلت يوماً عندما سألت احد سفراء لبنان عن عدد اللبنانيين الذين يقيمون في البلد المعتمد هو فيه فقال انه لا يملك احصاء لهم . أما التقديرات فتتراوح بين العشرين الف والمائة وعشرين الفاً . فلقد اصبحوا كمية لا يهم احداً أن يعرف كم هي .

إن واجب العرفان يقتضي أن نسجل للبلدان العربية الاكثر استقراراً أو يسراً كرم ضيافتها وحسن وفادتها للبنانيين والفلسطينيين ، ونخص بالذكر في هذا الصدد اقطار الخليج التي فتحت ذراعيها ليس لهؤلاء فقط وإنما أيضاً للوافدين من سائر الارحاء العربية ولا سيما مصر والسودان ، ومن كثير من بلدان العالم الثالث مثل الهند والباكستان . ولكننا اذ نعترف بذلك لا بد ان نسجل حقيقة راهنة تتعلق بالفرق النوعي بين الوجود العربي الوافد داخل العالم العربي والوجود العربي المقيم في بلاد الغرب .

في بلاد العرب خبراء وفنيون وموظفون يعملون لحساب مؤسسات تملكها حكومة البلد المضيف أو أهله ، وبينهم تجار ومقاولون ومستشارون يتسترون وراء اسماء ومساهمات محلية . فقلما يستطيع عربي في غير بلده أن يمتلك عقاراً أو اسهماً في شركات عامة . فالعربي ، اي عربي ، يستطيع أن يساهم في مصرف عامل في لبنان أو في اية شركة صناعية أو سياحية أو تجارية أو مالية فيه . ولكن اللبناني لا يستطيع الشيء ذاته في كثير من الجوار العربي . هذا مع العلم ان كليهما ، اللبناني وأخاه من الجوار العربي ، يستطيعان الكثير من ذلك في

عواصم الغرب .

وما يستوقف النظر أن مؤسسات عربية لا حصر لها ، عربية في هوية مالكيها والقيمين عليها والعاملين فيها ، والتي تقيم في عواصم الغرب ، تستمد جل نشاطها ، ان لم يكن كله ، من البلدان العربية الاكثر يسراً وتنفيذ الكثير من اعمالها داخل تلك البلدان بموجب عقود تفوز بها في منافسات حرة شريفة مع بيوتات اجنبية اطول باعاً واكثر عراقة في ميادينها . فلماذا اذن تقيم خارج العالم العربي ؟ لماذا يكون انفاقها في بلاد الغرب ولا يكون في بلاد العرب ؟ لماذا تستفيد شعوب الغرب من اقامة العرب ولا تستفيد شعوب العرب ؟ الجواب بسيط : لان دول العرب لا ترحب بهم عملياً . فالقوانين والانظمة المرعية الاجراء في الاقطار العربية فيما يتعلق بالتملك والاستخدام والاقامة لا تشجع مثل هؤلاء على الاستيطان فيها . وتكاد بعض الممارسات في بعض الاقطار العربية تحابي الاجنبي على العربي في تسهيل الدخول اليها ، وقد اوضحت سمة الدخول من النعم التي يعزّ الحصول عليها في بعض البلدان .

وكما الرجال ، كذلك المال . فقد تولّد عن فورة النفط سحابة عقد من الزمن ، وتحديداً ما بين خريف العام ١٩٧٣ والعام ١٩٨٢ ، عوائد مالية هائلة ، انفق بعضها على تطوير البنى التحتية والمشاريع الانمائية وعلى ابواب مستجدة للاستهلاك وعلى التجهيز العسكري ، وانفق بعضها على مساعدة سائر الاقطار العربية واقطار العالم الثالث في تمويل مشاريعها الانمائية . ولكن وفضلاً كبيراً بقي فائضاً عن الحاجات الآنية جاهزاً للاستثمار .

هذه الفوائض انسابت في معظمها إلى منافذ الاستثمار في العالم الغربي الاكثر تقدماً ، فوظفت في سندات حكومية ، أو في اوراق مالية عائدة لمؤسسات اقتصادية خاصة ، أو في اسهم مؤسسات مستحدثة عربية أو مشتركة ، أو في املاك عقارية مبنية أو غير مبنية ، أو في ايداعات نقدية غب الطلب أو لأجل متفاوتة لدى المصارف التجارية ومصارف الاعمال . هذه المدخرات العربية

قطفت ثمارها إلى حد بعيد الاقتصادات الغربية الأكثر تقدماً وهي الأقل حاجة إليها . سبحان الله . من عنده يعطي ويزاد . ولكن الأسباب واضحة . فالتوظيف المالي في هذه البلدان ميسور لا عناء فيه . الأسواق النقدية والمالية مفتحة ومنظمة ، ومستقبل النظام في تلك البلدان غير مشوب باحتمالات التبدل مع تغير الأجواء السياسية فجائياً كما هي الحال أحياناً كثيرة في كثير من بلدان العالم الثالث ، ومنها بعض البلدان العربية . أما كانت الشعوب العربية أحرى بالمرود الذي تدرّه تلك الأموال لو وظفت على ترابها ؟

ولكن الاستثمار له شروطه وله مناخه . فمن شروطه وجود قوانين وانظمة ترعى توظيف الأموال الوافدة بحيث تسهل دخولها وخروجها وتحويل اصولها وريعها . أما مناخ الاستثمار فيفترض استقرار حال القوانين والانظمة التي ترعى الاستثمار ، كما يفترض استقرار الأوضاع السياسية ومعها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك الاطمئنان إلى المستقبل السياسي للنظام والمجتمع . فرأس المال كما هو معروف جبان ، وهو مرهف الحس لاحتمالات المصادرة أو التأميم أو الحجز أو الضياع من جراء تطورات مفاجئة على الساحة السياسية أو الامنية . والمناخ الاستثماري الملائم يفترض أيضاً وجود حكم واع وقادر يقوم بنشاطاتمائي فاعل وبخاصة على صعيد تطوير البنى التحتية ومرافق الخدمات العامة والطاقات البشرية ، كل ذلك بما يؤمن اتساعاً مستمراً في آفاق الاستثمار المتاحة امام الرساميل الخاصة التابعة من الداخل والوافدة من الخارج .

كل هذه الاعتبارات كان من الممكن - ولو يقينا من غير الجائز في أي حال - تجاوزها في ظل البجوحة التي رافقت الفورة النفطية . ولكن بعد التمهقر الذي حلّ بالسوق النفطية العالمية والذي تجلّى في هبوط سعر النفط هبوطاً حاداً وفي تراجع الطلب عليه ، فإن تجاوز هذه الاعتبارات لم يعد ممكناً ولا جائزاً . فالتقديرات تشير إلى أن العائدات النفطية العربية قد تقلصت إلى حوالي ثلث ما كانت عليه في العام ١٩٨٠ نتيجة سقوط سعر النفط وهبوط سعر الدولار ازاء سائر

العملات الدولية وانحسار الطلب على النفط عموماً من جراء تطوير اساليب الاقتصاد في استهلاكه وتطوير مصادر للطاقة بديلة ، وإلى كل ذلك ظهور مصادر جديدة لانتاج النفط خارج اطار الدول المنضوية تحت لواء الاوبك (منظمة الاقطار المصدرة للبترو ل)

وقد كان لهذه التطورات اثر سلبي بالغ على النشاط الانشائي والانمائي داخل البلدان العربية المصدرة للنفط ، وكان لها بالتالي أو سيكون انعكاسات سلبية غير محدودة على اوضاع سائر الاقطار العربية حاضراً ومستقبلاً . فلا اقل والحال هذه من العمل على ترشيد حركة الاستثمارات العربية على النحو الذي يجعل اية اموال جديدة للاستثمار تصب قدر الامكان في القنويات الاقتصادية العربية وعلى النحو الذي يهيء الظروف الملائمة لعودة الثروة العربية المغتربة إلى العالم العربي لتساهم في تنميته . وهذه الثروة ، مع الارباح التي حققتها في الخارج ، تقدر بمئات المليارات من الدولارات ، وهي في معظمها ملك للأفراد والمؤسسات الخاصة . ولا ريب في ان استردادها سيكون فيه بعض العوض عن الخسائر المترتبة على انحسار العائدات النفطية . ولعل خلق الظروف اللازمة لعودة الاستثمارات العربية يجب ان يكون عنوان العمل العربي المشترك في المرحلة المقبلة .

لا نكران أن اغلب المبادرات التي تمت في الماضي في اطار العمل العربي المشترك كانت نتائجها مخيبة للآمال ومحبطة للعزائم . ولكن ، اذا كانت الدول العربية قادرة أبان الفورة النفطية على تحمّل عواقب الفشل في العمل العربي المشترك ، فالواقع انها لم يعد لها قبل بذلك بعد اليوم .

يخطيء من يظن ان ازمة النفط هي ظاهرة مالية عابرة أو إنها قاصرة في آثارها وانعكاساتها على صناعة النفط دون سواها أو على الحالة الاقتصادية في دول النفط دون سواها . فآثارها وانعكاساتها ستطاول كل قطاعات الاقتصاد في العالم العربي بأسره ، لا بل في العالم الثالث برمته ، ولا بد ان يكون لها وقع

مؤثر على الحالة الاجتماعية ومن ثم على الحالة السياسية في بلدان المنطقة العربية بأسرها . ومن يساوره أي شك في سلامة ما نقول عليه بما قاله رئيس وزراء الكيان الصهيوني شيمون بيريز في حديث ادلى به في واشنطن في ٣/٤/١٩٨٦ .

فمن سخریات القدر أن يأتي النذير هذه المرة على لسان العدو . فقد دعا بيريز ، لغرض في نفس يعقوب ، إلى اطلاق ما سماه « مشروع مارشال » للشرق الاوسط تتولاه اوروبا الغربية واليابان (وقد أبعده الكأس عن فم حليفته اميركا) . ولعله يطمع في ان يكون لاسرائيل حصة الاسد من أي مشروع يخصص للمنطقة ، ولعله ايضاً يعلل نفسه في أن يقرن مثل هذا المشروع بشروط سياسية تضمن لاسرائيل ما تصبو اليه من « تطبيع » لعلاقاتها الاقتصادية مع الجوار العربي .

نكتفي هنا بنقل بعض ما جاء على لسان شمعون بيريز في هذا الصدد ، فهي غنية عن أي شرح أو تعليق . فقد قال :

« السلام يمكن ارجاؤه . اما المجاعة فلا يمكن تأجيلها . أن الوضع الاقتصادي اصبح ثقیلاً وضاعطاً بحيث أن الشرق الاوسط سيواجه اعلى المشاكل طراً ما لم يتم الاقدام فوراً على عمل ما يتسم بسعة التصور . . . ان الوضع الاقتصادي اضحى هو الهاجس الغالب بالنسبة إلى كل بلدان الشرق الاوسط . . . أن البلدان العربية المنتجة للنفط ستخسر نحو مائة مليار دولار هذه السنة ، وكثير منها هي في حال من الفقر لا تستطيع معها تحمل الخسارة » .

هذا الكلام بالطبع ليس من باب الغيرة على العرب من عدوهم . قد يكون وراءه ما سبق أن ذكرنا من مصلحة تتوخى اسرائيل تحقيقها من أي مشروع يعتمد لمساعدة دول المنطقة وهي تضع نفسها في كفة ميزان المنطقة وكل العرب في كفة اخرى . ولكن قد يكون ايضاً وراءه وجل مما قد يطرأ على العالم العربي من تطورات اجتماعية قد لا تسلم اسرائيل نفسها من رذاذ سلبياتها في النتيجة .

إذا لم ينهض العرب إلى مستوى المسؤولية التي تفرضها تطورات المرحلة ، فإنه يخشى أن تؤدي التطورات المحتملة على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي ومن ثم السياسي إلى تعميم نموذج الازمة اللبنانية على العالم العربي .

بيروت في ٢١/٤/١٩٨٦ .